

تحليل وضعية السيولة في المصارف الإسلامية باستعمال معيار صافي السيولة للفترة (2008-2015)

Analyzing the liquidity position in Islamic banks using the net liquidity standard for the period (2008-2015)

شاكِر حمزة

جامعة فرحات عباس سطيف 1 - سطيف (الجزائر)، hamza.chaker@univ-setif.dz

تاريخ الإرسال: 2020/11/11

تاريخ القبول: 2020/12/31

تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

قمنا في هذه الدراسة بمراقبة وتحليل وضعية السيولة لأربع مصارف إسلامية هي بنك دبي الإسلامي؛ ومصرف قطر الإسلامي؛ وبيت التمويل الكويتي؛ ومصرف الراجحي للفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2015 وذلك باستخدام معيار صافي السيولة، تم التوصل إلى النتائج التالية: وجدنا أن كل مصارف العينة التي تم دراستها لديها فائض في السيولة على المدى القصير وعلى مدار فترة الدراسة؛ كذلك وجدنا أن موارد المصارف الإسلامية المتوسطة والطويلة الأجل لا تكفي لتمويل موجوداتها المتوسطة والطويلة الأجل على طول فترة الدراسة، أي أن كل مصارف الدراسة تعتمد في تمويل الموجودات المتوسطة وطويلة الأجل على مطلوبات آجال استحقاقها أقل من آجال استحقاقات الموجودات الممولة، وهذا يدل على وجود تفاوت في آجال الاستحقاق بين المطلوبات والموجودات والتي يمكن أن تسبب مشاكل في السيولة إن لم يتم مراقبتها واتخاذ التدابير اللازمة.

كلمات مفتاحية: المصارف الإسلامية، إدارة مخاطر السيولة، الموجودات، المطلوبات، معيار صافي السيولة.

تصنيفات JEL: D69، E59، G21.

Abstract :

In this study, we analyzed the liquidity of four Islamic banks, which are Dubai Islamic Bank ; The Qatar Islamic Bank; Kuwait Finance House; And Al-Rajhi Bank for the period from 2008 to 2015, using the net liquidity standard, and the following results were reached: We found that all the banks of the studied sample had a surplus in liquidity in the short term and over the study period; We also found that the medium and long-term resources of Islamic banks are not sufficient to finance their medium and long-term assets over the length of the study period, meaning that all study banks depend in financing medium and long-term assets on their maturity liabilities less than the maturities of the financed assets, and this indicates the existence of a disparity in Maturities of liabilities and assets, which may cause liquidity problems if not monitored and necessary measures are taken.

Keywords: Islamic Banks, Liquidity Risk Management , Assets, liabilities, Net liquidity standard.

JEL Classification Cods : D69, E59, G21.

المقدمة:

لقد عرفت المصارف الإسلامية نمواً متسارعاً، وقبولاً تعدى حدود الدول الإسلامية إلى دول غربية متقدمة وقد اعتبرت المصرفية الإسلامية على أعقاب الأزمة المالية العالمية عند كثير من المحللين والخبراء بديلاً حقيقياً للمصرفية التقليدية. غير أن هنا التطور الذي عرفته المصرفية الإسلامية والإقبال المتزايد عليها صاحبه الكثير من التساؤلات التي أثيرت حول المشاكل التي تواجه المصارف الإسلامية، لا سيما فيما يتعلق بإدارة السيولة، والتي تعتبر من أبرز التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية سواء تعلق الأمر بإدارة فائض السيولة أو نقص السيولة، حيث أن زيادة السيولة عن الرصيد الواجب الاحتفاظ به تعني ضعف قدرة المصرف على تحقيق الأرباح المنشودة، إلى جانب ضعف مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعدم قدرته على توظيف تلك الفوائض في المشروعات المختلفة التي تعود بالنفع على المصرف والمجتمع، وأما عن نقص السيولة عن الحد المناسب فإنه يضع المصرف الإسلامي في حرج أمام عملائه المودعين بصورة أساسية وذلك باعتبار السيولة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في تقييم المصارف والمفاضلة بينها.

ولهذا نجد المصارف الإسلامية حريصة على تحليل وضعية السيولة بها من خلال قياس مؤشرات السيولة وتحليل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وكل هذا من أجل تجنب الوقوع في مخاطر السيولة؛ وبناءً على ما سبق، وفي ضوء احتياج المصارف الإسلامية إلى مراقبة وضعية السيولة لديها، تتضح إشكالية هذا البحث والتي يمكن طرحها في السؤال الرئيسي التالي:

هل تعاني المصارف الإسلامية من مشاكل في السيولة؟

فرضيات الدراسة: تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية هي: **تفاوت آجال الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات أدى إلى بروز مشكلة إدارة السيولة في المصارف الإسلامية.**

أهداف البحث: يحاول هذا البحث الوصول إلى مجموعة من الأهداف يمكن حصرها فيما يأتي: التعرف على الطبيعة المميزة لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية من خلال دراسة وتحليل مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية وتحديات التي توجهها؛ تحليل وضعية السيولة في المصارف الإسلامية والتعرف على نواحي الضعف والقوة من خلال حساب معيار صافي السيولة وذلك لمجموعة من المصارف الإسلامية.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في تعرضها لمشكلة السيولة في المصارف الإسلامية والتي تعتبر من أهم القضايا الجديدة بالاهتمام في مجال الصيرفة بشكل عام والصيرفة الإسلامية بشكل خاص، لما لهذه الأخيرة من خصائص وأهداف تختلف عن البنوك التقليدية، وهذا التميز والاختلاف عن البنوك التقليدية جعل موضوع إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية يحظى باهتمام الباحثين، ويشكل هذا الموضوع تحدياً كبيراً للمصارف الإسلامية.

منهج الدراسة: بغية الإجابة على إشكالية البحث وإثبات مدى صحة الفرضية سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع مختلف البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة موضوع الدراسة ثم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج.

1- السيولة لدى المصارف

1-1- مفهوم السيولة

عرفتها المفوضية الأوروبية للشؤون الاقتصادية والمالية بأنها: "مصطلح يستعمل في علم الاقتصاد والأعمال لوصف سهولة الحصول على النقود، فإذا كان الاقتصاد يتوفر على سيولة، فإن الشركات والأفراد بإمكانهم الحصول على الأموال التي هم بحاجة لها وبالأسعار التي يريدون وذلك لأجل الاستثمار والاستهلاك مما يساعد في رفع النشاط الاقتصادي." (موقع المفوضية الأوروبية للشؤون الاقتصادية والمالية)

1-2- مفهوم السيولة لدى المصرف

تُعرف السيولة في البنوك بأنها: "مقدرة البنك على الوفاء لسحوبات المودعين وتلبية احتياجات الممولين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الافتراض بالفائدة، أو هي القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بشكل سريع ودون خسارة." (عباده، 2008، ص129)

2- أسباب مخاطر السيولة في المصارف

1-2- العوامل الداخلية والخارجية المسببة لمخاطر السيولة في المصارف

يوضح الجدول التالي أهم العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن ينتج عنها مخاطر السيولة في المؤسسات المصرفية:

الجدول (01): العوامل الداخلية والخارجية المسببة لمخاطر السيولة في المصارف

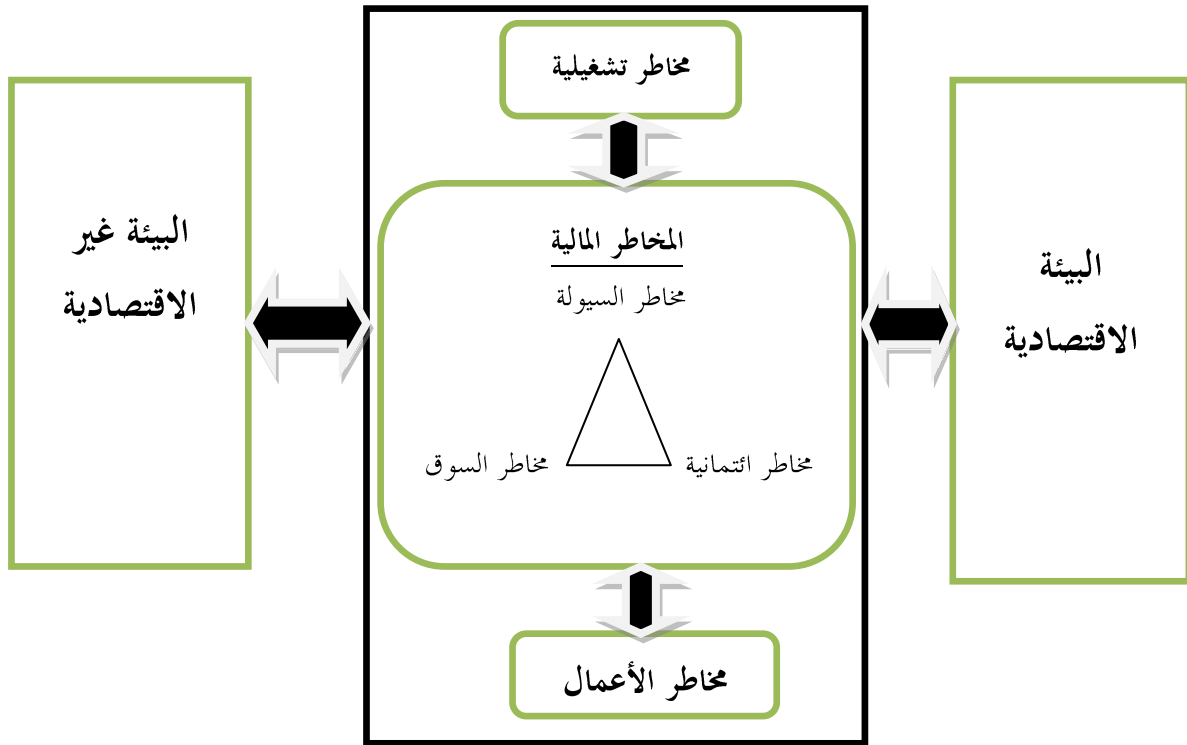
العوامل الخارجية	العوامل الداخلية
حساسية الأسواق المالية والمودعين؛	اعتماد المصارف على ودائع الشركات قصيرة الأجل بشكل كبير؛
الأزمات الاقتصادية الداخلية والخارجية؛	تباين آجال استحقاق الأصول والخصوم؛
قلة ويطى الأداء الاقتصادي؛	الزيادة المفرطة للاستثمار والتمويل في جانب الأصول مقارنة بالأموال المتاحة في جانب الخصوم؛
تناقص ثقة المودعين في القطاع المصرفي؛	التركيز على الودائع قصيرة الأجل؛
عوامل غير اقتصادية كالاضطرابات السياسية؛	قلة الاعتماد على الأدوات النقدية الحكومية؛
السحب المفاجئ والكبير للسيولة من طرف المودعين.	قلة الودائع طويلة الأجل.

المصدر: بتصرف (Rifki, 2010, p.3)

2-2- العلاقة التفاعلية بين المخاطر في المصارف

من خلال الشكل الموالي، سيُرى أن هناك علاقة تفاعلية بين مختلف المخاطر والبيئة الخارجية، بحيث يمكن أن تحدث مخاطر في السيولة نتيجة مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية، والعكس بالعكس، كذلك يمكن للمخاطر التشغيلية ومخاطر الأعمال أن تسبب مخاطر تباين آجال الاستحقاق التي من شأنها أن تحدث مخاطر السيولة؛ كما يمكن للبيئة الخارجية سواء الاقتصادية أو غير الاقتصادية أن تسبب مخاطر مالية وتشغيلية؛ و الشكل الآتي يوضح العلاقة بين مختلف المخاطر والبيئة الخارجية:

شكل (01): العلاقة التفاعلية بين المخاطر في المصارف



المصدر: (Rifki, 2010, p.2)

3- مفهوم إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية وأهدافها

3-1 مفهوم إدارة مخاطر السيولة

عرفتها لجنة بازل بأنها " قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات في مواعيدها وبتكلفة معقولة." (لال الدين و بوهراوة، 2010، ص 8)

3-2 أهداف إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية

تهدف إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية إلى ما يلي (لال الدين و بوهراوة، 2010، ص 11):

- المحافظة على استمرار المصرف في أداء وظيفته على أحسن وجه، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنه؛
- التأكد من مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتحصيل الذمم والتمويلات والاستثمارات في تاريخ استحقاقها؛
- حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة، وعدم تعريض المصرف لمخاطرة كبيرة على المدى الطويل؛
- تقوية ثقة المودعين وبالتالي استمرارهم في الإيداع من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم؛
- تسهيل الأوراق المالية وبيع الأصول دون تحمل خسارة؛
- توريق أصول بغرض إصدار صكوك، لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتغطية جزء من عجز الموازنة؛
- تجنب المصرف اللجوء الاضطراري للاقتراض بشروط مجحفة أو غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

4- تحديات إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية

4-1- تحديات إدارة مخاطر السيولة في جانب الخصوم

من أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في إدارة مخاطر السيولة في جانب الخصوم ما يلي (Rifki, 2010a, p 65-66):
التحدي الأول الذي يواجه إدارة مخاطر السيولة في جانب الخصوم يتمثل في خصائص الودائع في المصارف الإسلامية، حيث سيتم التركيز على خصائص الوديعة الاستثمارية، حيث أن العائد على هذه الودائع متغير غير مؤكد حصوله، في حين أن المودعين يفضلون أن يكون هذا العائد موجب ومستمر؛ وكي تستطيع المصارف الإسلامية تقديم عائد مجزي ومستمر على هذه الودائع وجب عليها أن توظف هذه الأموال بشكل مثالي، ولكن لا تستطيع المصارف الإسلامية في كل الأحوال تحقيق أرباح، وبالتالي لا يكون هناك عائد موجب على هذه الودائع؛

التحدي الثاني يأتي من عدم رغبة المودعين على تحمل خسائر على ودايعهم؛ هنا يجب على المصارف الإسلامية تغطية هذه الخسائر من خلال استعمال احتياطي يعرف باسم احتياطي مخاطر الاستثمار؛

التحدي الثالث له علاقة بالتحدي الأول، حيث للاستمرار في دفع عوائد على الودائع الاستثمارية، تقوم المصارف الإسلامية باحتجاز مبلغ من الأرباح تحت احتياطي يسمى احتياطي تكافؤ أو تسوية الأرباح (profit equalization reserve)، في الواقع هذا النوع من الاحتياطات ليس ضروري في حالة ما إذا فهم المودعون خصائص الاستثمار في المصارف الإسلامية أي المشاركة في الربح والخسارة؛

التحدي الرابع يتمثل في الاعتماد على الودائع القصيرة الأجل بشكل كبير؛

أما **التحدي الأخير** يتمثل في محدودية أنواع الودائع في المصارف الإسلامية.

4-2- تحديات إدارة مخاطر السيولة في جانب الأصول

في جانب الأصول، من بين أهم التحديات التي تواجهها المصارف في إدارة مخاطر السيولة هي (Rifki, 2010a, p 66-68):
ينبغي على المصارف الإسلامية الاحتفاظ بنوعين من الاحتياطات، احتياطي يوضع عند البنك المركزي والذي يعتبر كضمان للودائع، واحتياطي ثاني وهو الاحتياطي القانوني والذي يوضع في خزانة المصرف للوفاء بالمتطلبات اليومية على السيولة؛
ويكمن **التحدي** هنا، في مدى إمكانية المصرف الإسلامي توظيف الاحتياطي القانوني، الذي يعتبر بمثابة أموال راکدة لا تدر أي عائد، وحتى يستطيع المصرف توظيف هذا الاحتياطي يجب أن يقوم بتوقعات جيدة حول الطلب على السيولة، أو من خلال قيام المصرف باتصالات ثنائية مع المودعين المهمين ذوي المبالغ المالية الكبيرة لمعرفة جدول سحباتهم؛

التحدي الثاني هو أن المصارف الإسلامية تفضل التوسع في التمويل قصير الأجل القائم على المديونية، بدل التوسع في التمويل طويل الأجل القائم على الملكية، وكل هذا يسبب تعقيدات في معرفة حالات الطلب على السيولة؛

التحدي الثالث يكمن في عجز العملاء عن السداد خاصة في العقود التجارية، حيث لا يمكن للمصرف تحميل العميل أي فوائد ربوية أو غرامات إذا كان سبب العجز عن السداد ظروف عادية ليس فيها أي إهمال أو تقصير من العميل؛

التحدي الرابع على المصارف الإسلامية أن تنوع محفظتها المالية، ولكن هذا ليس سهلاً، خاصة وأن الأسواق المالية الإسلامية والصناعة المصرفية الإسلامية أقل تطوراً؛

التحدي الأخير يتمثل في شح الأدوات الاستثمارية طويلة الأجل القابلة للتسييل، وعجز الأدوات المالية الإسلامية وعدم نضج الأسواق المالية الإسلامية، كل هذا يجد من مقدرة المصرف على إدارة سيولته بشكل مثالي.

5- قياس مخاطر السيولة

على المصارف الإسلامية أن تكون قادرة على قياس وتوقع التدفقات النقدية المحتملة التي تنجم عن العمليات التي تكون داخل الميزانية أو خارجها عبر مجموعة متنوعة من الآجال الزمنية، وبعملة مختلفة، وفي أوضاع سوق مختلفة، وذلك باستخدام قياسات ومنهجيات ملائمة، وأكثر هذه الأدوات استخداماً في عمليات قياس ومراقبة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية هي قياس فجوة عدم توافق التدفقات النقدية وآجال استحقاقها من أجل حساب متطلبات التمويل الصافية، والتي تقوم على تقدير مقدار وآجال التدفقات النقدية المستقبلية فيما يتعلق بالاستحقاق التعاقدية أو المتوقع، كذلك إن تقييم وضع السيولة يتطلب إجراء تحليل سلوك التدفقات النقدية في أوضاع السوق المتنوعة. (المعيار رقم 12 المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي، 2012، ص 47-51)

إن التدفقات النقدية في المصارف الإسلامية يمكن أن تقسم إلى (المعيار رقم 1 المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا المؤسسات التأمينية، 2005، ص 34-35):

- **تدفقات نقدية معروفة:** أي أن تواريخ استحقاقها ومبالغها معروفة مسبقاً، وتشمل هذه الفئة ذمماً مدينة كالمراجحة، الإجارة؛
- **تدفقات نقدية مشروطة ولكن يمكن توقعها:** يتوقف تحقق ذلك الاشتراط على نوع العقد أو تنفيذ العمل حسب الشروط والأحكام المتفق عليها خلال فترة زمنية متفق عليها، كما هو الحال في السلم والاستصناع؛
- **تدفقات نقدية مشروطة ولكن لا يمكن توقعها:** تتعلق بالمشاركات في رؤوس الأموال، حيث في بعض الحالات يكون الاستثمار في عملية مشاركة غير محدد المدة، ويمكن أن يتم بشكل دوري تقييم استراتيجيه للتخارج، ويتوقف استرداد رأس المال المستثمر والعوائد المحتملة على الاستثمار على النتائج المالية للأنشطة، كما هو الحال في المضاربة والمشاركة.

6- تحليل وضعية السيولة في مصارف الدراسة

سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بتحليل وضعية السيولة لمجموعة من المصارف الإسلامية هي بنك دبي الإسلامي، مصرف قطر الإسلامي، بيت التمويل الكويتي، مصرف الراجحي، وذلك للفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2015، وأردنا أن تكون فترة الدراسة طويلة نسبياً حتى تكون النتائج التي يتم التوصل إليها معبرة ويمكن الاعتماد عليها في الحكم على وضعية السيولة في المصارف الإسلامية.

1-6- قياس معيار صافي السيولة في مصارف الدراسة

لقد تم تطوير معيار صافي السيولة من طرف Niehans & Hewson سنة 1976، وذلك من أجل اختبار تفاوت الآجال في البنوك الأوروبية؛ حيث تقوم البنوك بقبول ودائع بآجال استحقاق مختلفة، وتقديمها على شكل قروض بآجال استحقاق مختلفة، ويمكن تقييم صافي السيولة من خلال المعادلة التالية (Niehans & Hewson, 1976, p 10) :

$$NL = \sum_{i=0}^n \lambda_i D - \sum_{i=0}^n \lambda_i L_i = \sum_{i=0}^n \lambda_i (D_i - L_i)$$

حيث أن:

NL تعني صافي السيولة؛

$\sum_{i=0}^n D_i$ تعني مجموع الودائع بما فيها الودائع الحارية، أما في المصارف الإسلامية فيعني مجموع إجمالي الالتزامات؛
 $\sum_{i=0}^n L_i$ تعني مجموع القروض الممنوحة بما فيها الاحتياطات لدى البنك المركزي، أما المصارف الإسلامية فيتمثل في مجموع الموجودات التي هي عند المصرف؛

λ يعني الوزن النسبي الذي يتم إعطائه لكل فترة الاستحقاق.

أما النتائج الممكنة التحصل عليها من خلال هذه المعادلة هي ثلاث حالات (Belouafi & Bourakba, 2013, p 2) :

- إذا كان تفاوت الآجال موجب \leftarrow البنك يقترض بأجل قصير ويقترض بأجل طويل
 \leftarrow ارتفاع في المعروض النقدي؛
- إذا كان تفاوت الآجال سالب \leftarrow البنك يقترض بأجل طويل ويقترض بأجل قصير
 \leftarrow انخفاض في المعروض النقدي؛
- إذا كان تفاوت الآجال معدوم \leftarrow ليس هناك تفاوت في آجال الاستحقاق بين المطلوبات والموجودات.

حيث تم تقسيم فترة الاستحقاق للموجودات والمطلوبات إلى ثلاث فترات (Belouafi & Bourakba, 2013, p 4) :

- فترة قصيرة الأجل وأعطى لها وزن نسبي بـ 60%؛
- فترة متوسطة الأجل وأعطى لها وزن نسبي بـ 40%؛
- فترة طويلة الأجل وأعطى لها وزن نسبي بـ 20%؛

ومن ثم يتم حساب كل فترة أجل بالقيمة والنسبة، وذلك كما يلي:

- الفترة قصيرة الأجل بالقيمة = المطلوبات قصيرة الأجل بالقيمة - الموجودات قصيرة الأجل بالقيمة؛
- الفترة متوسطة الأجل بالقيمة = المطلوبات متوسطة الأجل بالقيمة - الموجودات متوسطة الأجل بالقيمة؛
- الفترة طويلة الأجل بالقيمة = المطلوبات طويلة الأجل بالقيمة - الموجودات طويلة الأجل بالقيمة.

ونفس الأمر بالنسبة لفترات الأجل بالنسبة:

- الفترة قصيرة الأجل بالنسبة = المطلوبات قصيرة الأجل بالنسبة - الموجودات قصيرة الأجل بالنسبة؛
- الفترة متوسطة الأجل بالقيمة = المطلوبات متوسطة الأجل بالنسبة - الموجودات متوسطة الأجل بالنسبة؛

• الفترة طويلة الأجل بالنسبة = المطلوبات طويلة الأجل بالنسبة - الموجودات طويلة الأجل بالنسبة.

ويحسب معيار صافي السيولة بالمعادلة التالية:

$$NL = \text{الفترة قصيرة الأجل بالنسبة} * 0.6 + \text{الفترة المتوسطة الأجل بالنسبة} * 0.4 + \text{الفترة طويلة الأجل بالنسبة} * 0.2$$

أما الطريقة التي تم اعتمادها عليها في تقسيم الموجودات والمطلوبات إلى قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل فهي:

- الموجودات قصيرة الأجل تضم كل من النقدية، الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى والمرابحات قصيرة الأجل مع المؤسسات المالية والمصارف الأخرى؛
- الموجودات متوسطة الأجل تضم كل من المراجعة والإحارة والاستصناع وبيع السلم؛
- الموجودات طويلة الأجل تحتوي على كل من المضاربة، المشاركة، الاستثمارات المالية، الاستثمارات العقارية، الاستثمارات في الشركات الزميلة واستثمارات أخرى؛
- المطلوبات قصيرة الأجل تضم كل من مطلوبات مستحقة للمؤسسات المالية والمصارف الأخرى وكذلك حسابات الودائع الجارية والادخارية؛
- المطلوبات متوسطة الأجل تحتوي على كل من حسابات الودائع الاستثمارية والتمويل متوسط الأجل؛
- المطلوبات طويلة الأجل تضم كل من الصكوك، التمويل طويل الأجل والالتزامات الأخرى.

2-6- قياس صافي السيولة في بنك دبي الإسلامي

الجدول (02): قياس معيار صافي السيولة لبنك دبي الإسلامي (2008-2015)

الوحدة: 1000 درهم إماراتي	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الفترة قصيرة الأجل بالقيمة	19 339 454	11 452 648	16 128 729	16 916 114	16 965 844	4 245 313	25 316 085	30 892 882
الفترة متوسطة الأجل بالقيمة	- 1 056 649	3 659 100	- 7 960 353	- 7 169 875	- 6 310 741	- 3 987 754	-17 053 512	-20 403 033
الفترة طويلة الأجل بالقيمة	-33 700 214	-30 522 307	-24 815 649	-26 398 191	-26 796 944	-22 647 864	-32 852 004	-40 447 834
الفترة قصيرة الأجل بالنسبة	27,58%	18,40%	23,21%	24,45%	23,52%	10,63%	27,50%	27,08%
الفترة متوسطة الأجل بالنسبة	7,83%	13,90%	0,83%	1,08%	1,50%	5,39%	-4,13%	-3,19%
الفترة طويلة الأجل بالنسبة	-35,42%	-32,30%	-24,04%	-25,52%	-25,02%	-16,03%	-23,37%	-23,89%
نسبة صافي السيولة	12,60%	10,14%	9,45%	9,99%	9,71%	5,33%	10,17%	10,19%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015).

من خلال الجدول السابق، يلاحظ أن الفترة القصيرة الأجل بالقيمة لبنك دبي الإسلامي كانت موجبة على مدار سنوات الدراسة، ويعود ذلك إلى أن حجم المطلوبات قصيرة الأجل كان أكبر من حجم الموجودات قصيرة الأجل، معنى هذا أن لبنك دبي الإسلامي فائض في السيولة على المدى القصير، وهذا راجع إلى زيادة حجم الودائع الجارية بالبنك حيث تشكل ما نسبته 35% من حجم المطلوبات، أي أن هذا الفائض في حجم الودائع الجارية سيستعمله المصرف في تمويل موجودات متوسطة وطويلة الأجل والذي قد يؤدي إلى وقوع البنك في مخاطر عجز السيولة في المدى المتوسط والطويل الأجل.

تحليل وضعية السيولة في المصارف الإسلامية باستعمال معيار صافي السيولة للفترة (2008-2015)

أما بالنسبة للفترة متوسطة الأجل بالقيمة فكانت سالبة في حُلِّ سنوات الدراسة وفي انخفاض مستمر، هذا راجع إلى أنّ المطلوبات متوسطة الأجل كانت أقل من الموجودات متوسطة الأجل، معنى هذا أن تمويل الموجودات متوسطة الأجل لا يتم كله من خلال المطلوبات متوسطة الأجل، بل إن المصرف يستعمل مطلوباته قصيرة الأجل في تمويل جزء من موجوداته متوسطة الأجل؛ هذا ممكن أن يسبب للمصرف مشاكل في السيولة إذا لم يكن لديه أصول مالية سهلة التسييل. وفيما يخص الفترة طويلة الأجل بالقيمة فكانت كلها سالبة خلال سنوات الدراسة والسبب في ذلك أن مبلغ الموجودات طويلة الأجل كان أكبر من مبلغ المطلوبات طويلة الأجل، هذا يعني أن المطلوبات طويلة الأجل لا تكفي لتمويل الموجودات طويلة الأجل، بل إنَّ المصرف يعتمد على مطلوبات ذات أجال استحقاق أقل من الموجودات طويلة الأجل في عملية تمويل هذه الأخيرة، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تعرض المصرف إلى مخاطر في السيولة.

أما بخصوص معيار صافي السيولة في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2008-2015)، فإنه كان بشكل عام في انخفاض مستمر، حيث قدر في سنة 2008 بـ 12.60% ثم استمر معيار صافي السيولة في الانخفاض ليصل إلى نسبة 5.33% سنة 2013، وهذا نتيجة أن نسبة الانخفاض في معدل الفترة قصيرة الأجل بالنسبة المئوية كان أكبر من نسبة الزيادة في معدل الفترتين المتوسطة والطويلة الأجل بالنسبة المئوية؛ وفي عامي 2014 و2015 عرف معيار صافي السيولة زيادة في نسبته المئوية، وسبب هذه الزيادة راجع إلى ارتفاع في معدل الفترة قصيرة الأجل بالنسبة المئوية والتي تعتبر درجة سيولتها أكبر من درجة سيولة الفترتين المتوسطة والطويلة الأجل.

3-6- قياس صافي السيولة في مصرف قطر الإسلامي

الجدول (03): قياس معيار صافي السيولة لمصرف قطر الإسلامي (2008-2015)

الوحدة: 1000 ريال قطري	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الفترة قصيرة الأجل بالقيمة	11 438 873	10 416 479	10 995 176	21 369 468	19 407 657	23 961 655	22 653 027	26 203 275
الفترة متوسطة الأجل بالقيمة	-13 499 273	-16 066 853	-19 276 120	-22 467 192	-26 416 034	-28 866 247	-27 415 188	-35 485 322
الفترة طويلة الأجل بالقيمة	-7 396 524	-6 310 990	-5 081 077	-15 375 236	-10 988 048	-13 823 841	-15 560 928	-18 110 702
الفترة قصيرة الأجل بالنسبة	51,12%	44,30%	33,92%	52,39%	37,04%	40,97%	31,01%	26,51%
الفترة متوسطة الأجل بالنسبة	-31,29%	-30,26%	-26,98%	-30,16%	-25,51%	-26,63%	-17,55%	-14,61%
الفترة طويلة الأجل بالنسبة	-19,83%	-14,04%	-6,94%	-22,23%	-11,53%	-14,34%	-13,47%	-11,90%
نسبة صافي السيولة	14,19%	11,67%	8,17%	14,92%	9,71%	11,06%	8,90%	7,68%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (التقارير المالية السنوية لمصرف قطر الإسلامي، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012،

2013، 2014، 2015).

من خلال الجدول السابق، يلاحظ أن الفترة قصيرة الأجل بالقيمة لمصرف قطر الإسلامي خلال الفترة (2008-2015) كانت موجبة على مدار سنوات الدراسة وفي تزايد مستمر على نحو عام، هذا يعني أن هناك فائض في المطلوبات قصيرة الأجل حيث بلغ متوسط المطلوبات قصيرة الأجل ما نسبته 57% من إجمالي المطلوبات، في حين بلغ متوسط

الموجودات قصيرة الأجل نسبة 17 % إلى إجمالي الموجودات، وبالتالي فإن مصرف قطر الإسلامي يتمتع بفائض سيولة على المدى القصير.

وعن الفترة متوسطة الأجل بالقيمة لمصرف قطر الإسلامي فقد كانت سالبة وفي انخفاض مستمر على طول فترة الدراسة، وذلك بسبب زيادة إجمالي الموجودات المتوسطة الأجل وأن هذه الزيادة كانت أكبر من الزيادة في إجمالي المطلوبات المتوسطة الأجل، حيث بلغ متوسط الموجودات متوسطة الأجل إلى إجمالي موجودات المصرف نسبة 61 % في حين بلغ متوسط المطلوبات متوسطة الأجل إلى إجمالي المطلوبات 36 %؛ وهذا يعني أن تمويل الموجودات المتوسطة الأجل لا يتم فقط بالمطلوبات متوسطة الأجل بل يتم الاعتماد على المطلوبات قصيرة الأجل لتغطية العجز في التمويل، وهذا ممكن أن يسبب لمصرف قطر الإسلامي عجز في السيولة إذا لم يكن لديه تخطيط دقيق للتدفقات النقدية وتحليل يومي لوضعية السيولة. وبخصوص الفترة طويلة الأجل بالقيمة، فهي الأخرى كانت سالبة على مدار سنوات الدراسة وهذا يعني عدم كفاية المطلوبات الطويلة الأجل في تمويل الموجودات الطويلة الأجل حيث بلغ متوسط المطلوبات طويلة الأجل 7.83 % من إجمالي المطلوبات، أي أن المصرف يعتمد على مطلوبات أجال استحقاقها أقل من الموجودات طويلة الأجل، وهذا يمكن أن يخلق للمصرف مخاطر في السيولة.

وفيما يتعلق بنسبة صافي السيولة لمصرف قطر الإسلامي خلال مدة الدراسة فكانت كالتالي: في السنوات الثلاث الأولى للدراسة انخفضت هذه النسبة، حيث قدرت في عام 2010 بـ 8.17% ويعود سبب هذا النقص إلى انخفاض في كل من معدلات الفترة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل بالنسبة المئوية؛ وفي سنة 2011 شهدت نسبة صافي السيولة زيادة لتصل إلى 14.92% وذلك نتيجة أن نسبة الزيادة في معدل الفترة قصيرة الأجل بالنسبة المئوية كانت أكبر من نسبة الزيادة في معدل الفترتين متوسطة وطويلة الأجل بالنسبة المئوية؛ أما باقي سنوات الدراسة فقد تراجعت نسبة صافي السيولة لتصل إلى 7.68% سنة 2015 وهذا راجع إلى انخفاض في معدلات كل من الفترة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بالنسبة المئوية.

6-4 - قياس معيار صافي السيولة في بيت التمويل الكويتي

الجدول (4): قياس معيار صافي السيولة لبيت التمويل الكويتي (2008-2015)

الوحدة: 1000 دينار كويتي	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الفترة قصيرة الأجل بالقيمة	3 106 213	4 005 466	4 763 384	5 605 626	6 896 536	6 233 530	6 058 983	5 662 960
الفترة متوسطة الأجل بالقيمة	-2 541 033	-3 363 694	-3 766 297	-4 290 014	-5 555 417	-5 602 025	-5 700 600	-5 929 420
الفترة طويلة الأجل بالقيمة	-1 916 942	-2 044 657	-2 332 118	-2 626 161	-2 928 233	-2 580 352	-2 545 064	-2 584 562
الفترة قصيرة الأجل بالنسبة	38,77%	45,54%	47,74%	51,15%	57,53%	50,15%	44,22%	44,58%
الفترة متوسطة الأجل بالنسبة	-20,13%	-27,21%	-28,62%	-31,08%	-37,24%	-33,97%	-30,11%	-30,47%
الفترة طويلة الأجل بالنسبة	-18,64%	-18,33%	-19,12%	-20,07%	-20,29%	-16,18%	-14,10%	-14,11%
نسبة صافي السيولة	11,48%	12,77%	13,37%	14,24%	15,56%	13,27%	11,66%	11,74%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (التقارير السنوية لبيت التمويل الكويتي، 2008، 2009، 2010، 2011،

2012، 2013، 2014، 2015).

نلاحظ من الجدول السابق أن الفترة قصيرة الأجل بالقيمة لبيت التمويل الكويتي كانت موجبة وفي ازدياد مستمر على مدار سنوات الدراسة، وهذا يعني أن هناك فائض في حجم المطلوبات قصيرة الأجل مما يبين أن لبيت التمويل الكويتي فائض في السيولة على المدى القصير؛ أما عن الزيادة المستمرة للفترة القصيرة الأجل بالقيمة فكان سببها أن الزيادة في حجم المطلوبات القصيرة الأجل كان أكبر من الزيادة التي عرفتها الموجودات القصيرة الأجل وذلك خلال سنوات الدراسة، ويرجع سبب زيادة حجم المطلوبات قصيرة الأجل إلى زيادة حجم الودائع الجارية والادخارية التي تمثل 48.50 % من إجمالي مطلوبات المصرف.

أما فيما يخص الفترة المتوسطة الأجل بالقيمة فكانت سالبة وفي ازدياد متواصل على طول فترة الدراسة، ومعنى هذا أن المطلوبات متوسطة الأجل لا تكفي لتمويل كل الموجودات المتوسطة الأجل بل أن بيت التمويل الكويتي يعتمد على المطلوبات قصيرة الأجل لتمويل ما تبقى من الموجودات متوسطة الأجل، وهذه الوضعية يمكن أن تخلق للمصرف مشاكل في السيولة وذلك لعدم توافق أجال الاستحقاق بين المطلوبات القصيرة الأجل المستخدمة في عملية تمويل الموجودات المتوسطة الأجل، وبالتالي وجب على المصرف القيام بتدقيق دقيق للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة لتجنب مثل هذه المشاكل؛ أما عن الازدياد المتواصل للفترة المتوسطة الأجل بالقيمة فسببه زيادة الموجودات المتوسطة الأجل وذلك نتيجة الزيادة المتواصلة والمتتالية في حجم التمويل بالمراجعة والإجارة، وكذلك انخفاض المطلوبات متوسطة الأجل نتيجة انخفاض حجم الودائع الاستثمارية. وفيما يتعلق بالفترة طويلة الأجل بالقيمة لبيت التمويل الكويتي، فكانت حالتها مثل حالة الفترة المتوسطة الأجل بالقيمة، حيث كانت سالبة طول فترة الدراسة، مما يعني اعتماد بيت التمويل الكويتي في عملية التمويل والاستثمار على مطلوبات أجال استحقاقها أقل من أجال استحقاق الموجودات طويلة الأجل الممولة، هذا ممكن أن يعرض المصرف لمخاطر السيولة نتيجة عدم قدرته على سداد التزاماته المختلفة؛ أما عن التغير الذي شهدته الفترة طويلة الأجل بالقيمة فكان في ازدياد شبه مستمر طول فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى أن الزيادة في حجم الموجودات طويلة الأجل كانت أكبر من الزيادة في حجم المطلوبات طويلة الأجل خلال فترة الدراسة.

وبخصوص معيار صافي السيولة لبيت التمويل الكويتي، فكان في تزايد مستمر على مدار سنوات الخمس الأولى لفترة الدراسة حيث قدر في 2008 بـ 11.48%، وفي سنة 2012 وصل إلى 15.56% وسبب هذا الارتفاع هو أن نسبة الزيادة في معدل الفترة القصيرة الأجل بالنسبة المثوية كان أكبر من نسبة الزيادة في معدل الفترتين المتوسطة والطويلة الأجل بالنسبة المثوية، أما خلال باقي سنوات الدراسة من 2013 إلى غاية 2015 فعرفت نسبة معيار صافي السيولة انخفاض شبه مستمر على مدار السنوات الثلاث، يعود هذا إلى انخفاض كل من معدلات الفترات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

6-5 - قياس معيار صافي السيولة لمصرف الراجحي

الجدول (5): قياس معيار صافي السيولة لمصرف الراجحي (2008-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	الوحدة: 1000 ريال سعودي
187 638 700	179 797 981	162 542 393	144 311 985	134 364 146	103 583 865	96 423 108	88 520 825	الفترة قصيرة الأجل بالقيمة
-195 538 527	-181 938 930	-163 687 776	-143 048 272	-131 678 970	-107 710 634	-130 631 281	- 119 038 487	الفترة متوسطة الأجل بالقيمة
- 33 160 296	- 34 941 304	- 32 938 762	- 33 914 470	- 31 882 711	- 22 796 157	8 649 446	6 354 023	الفترة طويلة الأجل بالقيمة
72,42%	69,95%	69,64%	65,04%	73,98%	69,97%	69,27%	65,73%	الفترة قصيرة الأجل بالنسبة
-62,36%	-58,98%	-58,24%	-52,75%	-60,04%	-58,24%	-76,08%	-71,10%	الفترة متوسطة الأجل بالنسبة
-10,05%	-10,97%	-11,40%	-12,28%	-13,93%	-11,73%	6,81%	5,37%	الفترة طويلة الأجل بالنسبة
16,49%	16,18%	16,21%	15,46%	17,58%	16,34%	12,49%	12,07%	نسبة صافي السيولة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (التقارير السنوية لمصرف الراجحي، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015).

من خلال الجدول السابق، يظهر أن الفترة قصيرة الأجل بالقيمة لمصرف الراجحي كانت موجبة وفي زيادة مستمرة على مدار سنوات الدراسة، وبالنظر إلى حجم الفترة قصيرة الأجل بالقيمة يتبين أن هناك فائض كبير في حجم المطلوبات قصيرة الأجل الذي يعني بأن المصرف يتمتع بفائض عالي في السيولة على المدى القصير؛ أما عن سبب الزيادة المستمرة للفترة قصيرة الأجل بالقيمة فيرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة والمتنامية لحجم الودائع الجارية والادخارية والذي بلغ 89.50 % من إجمالي مطلوبات المصرف في عام 2015.

وبخصوص الفترة المتوسطة الأجل بالقيمة لمصرف الراجحي فكانت سالبة وفي ازدياد مستمر على مدار سنوات الدراسة وهذا معناه عدم كفاية المطلوبات المتوسطة الأجل في تمويل الموجودات متوسطة الأجل، حيث بلغ متوسط المطلوبات متوسطة الأجل 9.49 % من إجمالي المطلوبات، في حين بلغ متوسط الموجودات متوسطة الأجل نسبة 71.71 % من إجمالي الموجودات، أي أن المصرف يلجأ إلى المطلوبات قصيرة الأجل لتمويل موجوداته متوسطة الأجل، وهذا ممكن أن يجعل المصرف يعاني من نقص في السيولة في حالة ما إذا كان هناك سحب للودائع الجارية والادخارية من طرف المودعين؛ أما عن الزيادة المستمرة للفترة المتوسطة الأجل بالقيمة فيرجع ذلك إلى زيادة حجم التمويلات (المراجحات؛ المتاجرة؛ البيع بالتقسيط).

أما فيما يخص الفترة طويلة الأجل بالقيمة لمصرف الراجحي، فكانت هي الأخرى سالبة خلال معظم سنوات الدراسة وفي ازدياد شبه مستمر، ومعنى هذا أن مصرف الراجحي يعتمد في عملية تمويل الموجودات الطويلة الأجل على مطلوبات ذات أجال استحقاق أقل من الموجودات الممولة مما يؤدي إلى وقوع المصرف في حالة نقص سيولة إذا كان هناك سحب للودائع، كذلك يمكن أن يجد من إمكانية المصرف في سداد الالتزامات المختلفة إذا لم تكن لديه توليفة متنوعة من الأدوات المالية الشديدة السيولة؛ أما عن تغير الذي شهدته هذه الفترة فقد كان كالتالي: في عام 2008 كان حجم الفترة طويلة الأجل موجب ويقدر ب 6.354.023 ألف ريال سعودي وهذا يعني أن المصرف كان يتمتع بفائض في السيولة في الفترة طويلة الأجل، وفي عام 2009 زاد حجم الفترة طويلة الأجل والذي كانت قيمته موجبة هذا يعني كفاية المطلوبات طويلة الأجل في

تحليل وضعية السيولة في المصارف الإسلامية باستعمال معيار صافي السيولة للفترة (2008-2015)

تمويل الموجودات طويلة الأجل؛ وبداية من سنة 2010 إلى غاية 2015 عرف حجم الفترة طويلة الأجل بالقيمة انخفاض وأصبحت قيمته سالبة، هذا يعني عدم التوافق في أجال استحقاق المطلوبات طويلة الأجل والموجودات طويلة الأجل. أما عن معيار صافي السيولة لمصرف الراجحي فقد كان في تزايد مستمر على مدار السنوات الأربع الأولى للدراسة، حيث وصلت نسبته في سنة 2011 إلى 17.58% ثم عرف تراجعاً سنة 2012 بسبب انخفاض معدلات كل من الفترات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. وعلى العموم فنسبة صافي السيولة لمصرف الراجحي موجبة وهذا يعني أن المصرف له فائض في السيولة.

6-6- مقارنة معيار صافي السيولة بين مصارف الدراسة

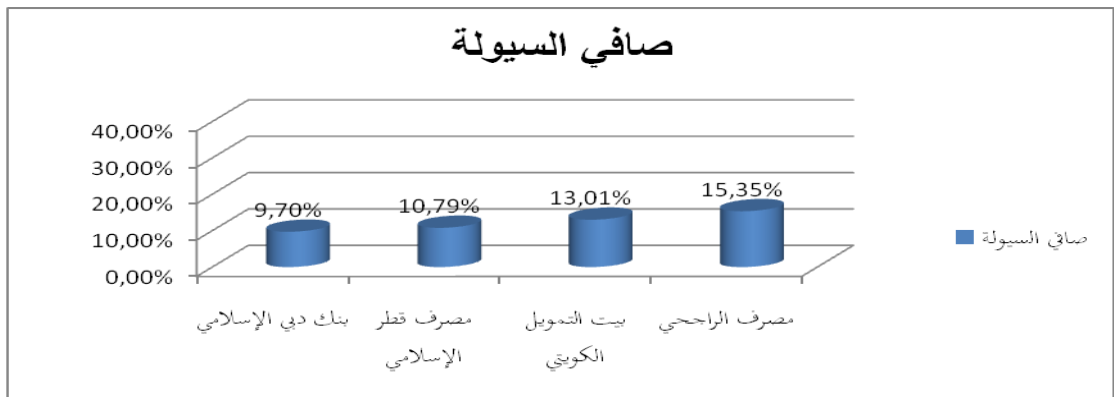
الجدول (6): مقارنة معيار صافي السيولة بين مصارف الدراسة

المتوسط الحسابي	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
9,70%	10,19%	10,17%	5,33%	9,71%	9,99%	9,45%	10,14%	12,60%	بنك دبي الإسلامي
10,79%	7,68%	8,90%	11,06%	9,71%	14,92%	8,17%	11,67%	14,19%	مصرف قطر الإسلامي
13,01%	11,74%	11,66%	13,27%	15,56%	14,24%	13,37%	12,77%	11,48%	بيت التمويل الكويتي
15,35%	16,49%	16,18%	16,21%	15,46%	17,58%	16,34%	12,49%	12,07%	مصرف الراجحي
12,21%	11,53%	11,73%	11,47%	12,61%	14,19%	11,83%	11,77%	12,59%	المتوسط الحسابي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة

من خلال هذا الجدول، يمكن القول أن متوسط الصناعة لمعيار صافي السيولة في هذه مصارف خلال الفترة (2008-2015) هي 12.21%، وبمقارنة هذه النسبة مع متوسط معيار صافي السيولة لكل مصرف من مصارف الدراسة التطبيقية، يلاحظ أن كل من بنك دبي الإسلامي ومصرف قطر الإسلامي كان متوسط معيار صافي السيولة لديهما أقل من متوسط الصناعة؛ في حين أن كل من بيت التمويل الكويتي ومصرف الراجحي كان متوسط معيار صافي السيولة لديهما أكبر من متوسط الصناعة. ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل (2): متوسط معيار صافي السيولة لمصارف الدراسة للفترة (2008-2015)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

الخلاصة:

قمنا في هذه الدراسة بتحليل وضعية السيولة باستخدام معيار صافي السيولة لأربع مصارف الإسلامية هي بنك دبي الإسلامي؛ ومصرف قطر الإسلامي؛ وبيت التمويل الكويتي؛ ومصرف الراجحي وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- عند حساب معيار صافي السيولة وجد أن كل مصارف الدراسة لديها فائض في السيولة على المدى القصير وعلى مدار فترة الدراسة.
- كذلك عند حساب معيار صافي السيولة وجد أنه في كل مصارف الدراسة وعلى طول مدة الدراسة أن الفترة المتوسطة والطويلة الأجل بالقيمة كانتا سالبتين، وهذا يعني أن المطلوبات المتوسطة والطويلة الأجل لا تكفي لتمويل الموجودات المتوسطة والطويلة الأجل، أي أن كل مصارف الدراسة تعتمد في تمويل الموجودات المتوسطة والطويلة الأجل على مطلوبات آجال استحقاقها أقل من آجال استحقاقات الموجودات الممولة، وهذا يدل على وجود تفاوت في آجال الاستحقاق بين المطلوبات والموجودات والتي يمكن أن تسبب مشاكل في السيولة إن لم يتم مراقبتها واتخاذ التدابير اللازمة.

التوصيات:

هناك العديد من التوصيات يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:

- لا بد من تطوير أدوات مالية ونقدية إسلامية قصيرة الأجل تساعد المصارف الإسلامية على إدارة سيولتها بشكل جيد؛
- تطوير أسواق مالية إسلامية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية؛
- الموازنة بين عمليات التمويل والاستثمار والودائع من حيث الآجال والحجم، وهذا يوجب تحليل فجوات الاستحقاق للموجودات والمطلوبات.

المراجع:

1. إبراهيم عبد الحليم عباده. (2008). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار النفائس.
2. أكرم لال الدين، و سعيد بوهراوة. (2010). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية نقدية. بحث مقدم للدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي. المملكة العربية السعودية: مكة المكرمة.
3. التقارير السنوية لبيت التمويل الكويتي. (2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015). بيت التمويل الكويتي.
4. التقارير السنوية لمصرف الراجحي. (2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015). مصرف الراجحي.
5. التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي. (2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015). بنك دبي الإسلامي.

6. التقارير المالية السنوية لمصرف قطر الإسلامي. (2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015). مصرف قطر الإسلامي.
7. المعيار رقم 1 المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا المؤسسات التأمينية. (ديسمبر، 2005). ماليزيا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
8. المعيار رقم 12 المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي. (مارس، 2012). ماليزيا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
9. موقع المفوضية الأوروبية للشؤون الاقتصادية والمالية. تاريخ الاسترداد 2013/09/05، من <http://ec.europa.eu/economy-finance/focuson/inflation/glossary.en.htm>
10. Belouafi, A., & Bourakba, C. (2013). Islamic Banks and the Maturity Mismatch Exposure. *International Conference on Islamic Economics and Finance*. Istanbul: Turkey.
11. Rifki, I. (2010). Managing the demand and supply of liquidity in islamic banking case of Indonesia. *Financial & Monetary European Intergration Group Workshop on Islamic Finance in Strasbourg*. Strasbourg: EM Strasbourg Bussiness School.
12. Rifki, I. (2010a). The Management of Liquidity Risk in Islamic Bank the case of Indonesia. *Thesis of Phd*. Durham, United Kingdom: Durham University.
13. Niehans, J., & Hewson, J. (1976). The Eurodollar Market and Monetary Theory. *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol. 8, No. 1.